النفوذ الإيراني في المشرق العربي، ومصر، والعراق، وأفغانستان

معهد أمريكان انتربرايز

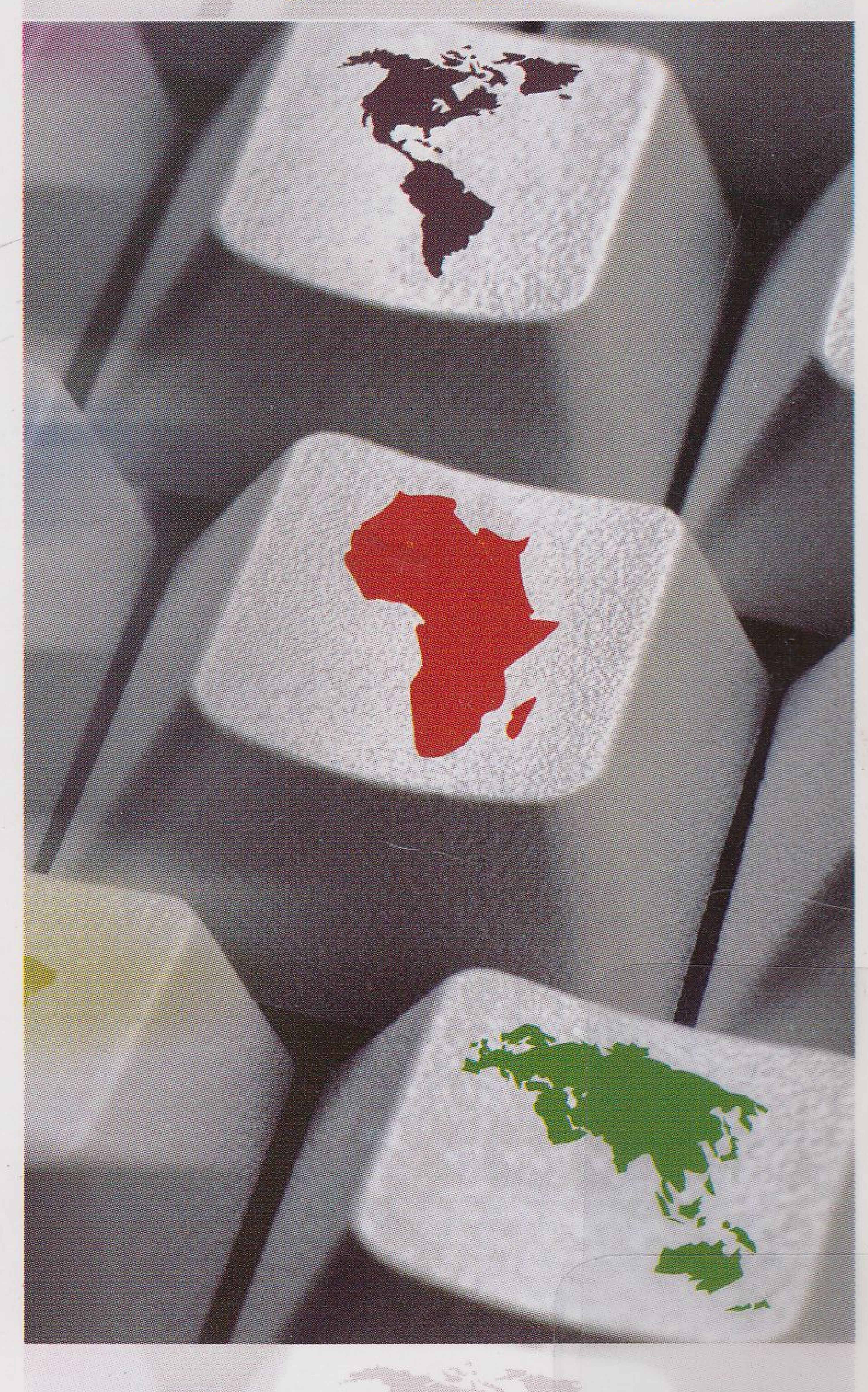
تعليق

محمد عباس ناجي



ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمى



www.icfsthinktank.org



ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمي

سلسلة شهرية تهدف إلي نشر الفكر العالمي فيما يتعلق بالقضايا والتطورات المؤثرة على مصر أو المنطقة والكيفية التى يري بها العالم قضايانا، وتنشر مع مقدمة تحليلية، وتعليق بشأن الموضوع الذى تتناوله.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

النفوذ الإيراني في المشرق العربي، ومصر، والعراق، وأفغانستان

معهد أمريكان انتربرايز

تعليق

محمد عباس ناجي

المقدمة

تنتهج إيران استراتيجية خاصة صاغتها من أجل تعزيز دورها الإقليمي وتقوية نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة، باعتبارها لاعباً إقليمياً يتمتع بمقومات لعب هذا الدور وفي نفس الوقت للحافظ على مصالحها القومية والإستراتيجية في المنطقة.

فالإستراتيجية الإيرانية هي استراتيجية صاعدة تستخدم أدوات القوة الصلبة والناعمة على حد سواء وتقوم بتطبيقها بحرفية عالية من أجل تحسين وتعزيز موقع طهران في المنطقة وتعزيز دورها الإقليمي، فإيران تستدعي أيديولوجيتها في تعاملها مع العديد من التطورات الإقليمية لتحقيق هذا الهدف.

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي حاولت إيران تحسين علاقاتها بدول الثورات حيث رأت أن الفرصة سانحة أمامها لتحقيق عدة أهداف من أهمها تعزيز نفوذها في المنطقة، فأيدت بعض الثورات وخاصة في مصر وتونس وليبيا، غير أن الثورة المصرية لم تحقق حتى الآن نتائج عملية بالنسبة لطهران. وفي العراق، حققت سياسات طهران نجاحا كبيراً، بشكل وفر لإيران درجة غير مسبوقة من النفوذ هناك على حساب الولايات المتحدة وجيران بغداد العرب.

كما أن التوترات المتصاعدة مع سوريا في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ التي تزامنت مع صعود حزب الله إلى وضع مهيمن في السياسة اللبنانية، قد سمح لإيران بإقامة مزيد من العلاقات المباشرة في لبنان بدون وساطة سورية فقد ظلت لبنان ملعبا لقوى أكبر غير أن تناقض موقفها مع الثورة في سوريا قد يؤدي إلى تفكك تحالفها الإستراتيجي مع النظام السوري في حالة سقوطه ونجاح الثورة هناك. وفي نفس الوقت تسعى إيران إلى نشر نفوذها في أفغانستان. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة الصادرة عن معهد أمريكا انتربرايز، ويعلق عليها الباحث محمد عباس ناجي بمركز الأهرام للدارسات السياسية والإستراتيجية.

أسرة التحرير

يونيو ٢٠١٢

الملخص التنفيذي

منذ عام ٢٠٠٨، واصلت جمهورية إيران الإسلامية، عبر مجال نفوذها، اتباع إستراتيجية قوة ناعمة منسقة، باستخدام أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية لتعزيز أجندتها. لكن على النقيض من مطلع الألفية الجديدة، فإن أرباح إيران من وراء هذه الإستراتيجية هي محل شك. فقد وفر الربيع العربي لطهران فرصا جديدة لكنه وضع أمامها أيضا تحديات جديدة في الشرق الأوسط، حيث أضاف الربيع العربي، بصورة عامة، مسحة طائفية سنية ـ شيعية متزايدة على النزاع الإقليمي، وتجد إيران نفسها على الجانب الخاطئ من هذا النزاع في معظم دول المنطقة. وكلما انتشر النزاع الطائفي، ستجد إيران صعوبة أكبر في طرح نفسها كزعيم إقليمي لعموم المسلمين ـ وعلى الأرجح سوف تبرز السعودية، وربما تركيا، باعتبارها قوة المقاومة السنية العربية الواضحة والطبيعية في مواجهة الشيعة الفارسية.

طالما ظل بشار الأسد ممسكا بزمام الأمور في دمشق، فإن التحالف السوري مع طهران سوف يظل قويا على الأرجح. لكن إذا أطاح التمرد الذي يقوده غالبية سنية بالأسد واستولي على السلطة بشكل ما، فإن العلاقة الإيرانية ـ السورية سوف تنفسخ للغاية على الأرجح. لكن، عمق هذه العلاقة سوف يجعل فكها ليس بالمهمة السهلة أمام سوريا وتلك الدول التي تؤيد حكام سوريا الجدد. وسيكون من الضروري على صناع السياسة فهم النطاق والمجال الكامل للتحالف بين طهران ودمشق بصرف النظر عن نتيجة التمرد السوري الحالي.

وقد سمح صعود حزب الله إلي وضع مهيمن في السياسة اللبنانية في عام ٢٠١١ لطهران بإقامة قدر أكبر بكثير من العلاقات المباشرة في بيروت بدون وساطة سوريا. ولعل هذا التطور قد جاء في أنسب توقيت بالنسبة لإيران، حيث أنه يشير إلي أن مصالح طهران في المشرق العربي يمكن حمايتها وتشجيعها حتى في ظل تعرض النظام السوري لضعف شديد.

ومن بين كل علاقات إيران مع وكلائها في المنطقة، فإن تحالفها مع حماس من المرجح أن يصبح الأكثر صعوبة للاحتفاظ به في مواجهة الطائفية المتزايدة في

العراق وسوريا والخليج الفارسي. ويشي خلاف رسمي مع إيران وخسارة حماس لمقر قيادتها في دمشق في أوائل عام ٢٠١٢ بمزيد من الاضطراب لكل من حماس والفلسطينيين الخاضعين لحكمها. وعلى أي حال، فإن التأييد الإيراني، إجمالا، للجيوش الإقليمية الحليفة والوكيلة لها ظل قويا للغاية وتزايد على الأرجح.

وحتى الآن لم تتمخض الثورة في مصر عن نتائج عملية بالنسبة لطهران. فالقاهرة، المرجع أنها تتعرض لبعض الضغط الإضافي من جانب دول الخليج ومن واشنطن العاصمة، لم تتخذ سوى خطوات محدودة للغاية في اتجاه استئناف العلاقات مع طهران.

وفي العراق، حققت سياسات طهران نجاحا كبيرا، وفر لإيران درجة غير مسبوقة من النفوذ هناك على حساب الولايات المتحدة وجيران بغداد العرب. ومن شأن علاقة ودية مع العراق أن تكون ليس فقط جزءا هاما في "محور المقاومة" الذي تقوده إيران، بل إنها أيضا تمثل فرصة لإيران لكي تتفادي نظام العقوبات الدولية الآخذ في التصاعد بشدة ولمواصلة تمويل الجماعات الإقليمية.

وكانت الجهود الإيرانية غير ناحجة إلي حد كبير في التأثير على الأحداث في أفغانستان، في الوقت الذي انتهج فيه الرئيس الأفغاني حميد كرزاي شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي رغم الضغط الإيراني لمنعه من القيام بذلك. وواصلت طهران، رغم معارضتها الإيديولوجية لطالبان، توفير دعما محسوبا لهذه الحركة السنية الراديكالية كوسيلة لتسريع انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان.

لقد بدأنا دراسة النفوذ الإقليمي الإيراني في عام ٢٠٠٧ لأننا رصدنا إستراتيجية إيرانية صاعدة لتطبيق أدوات القوة الصلبة والناعمة على حد سواء لتحسين وتعزيز موقع طهران في المنطقة. وبدا أن نمط النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والدبلوماسي الإيراني متبلور في وحدة يبدو عادة أن السياسة الأمريكية ــ التي تتشتت على مشاغل أمريكية مثل الحرب في العراق، وعملية السلام الإسرائيلية ــ الفلسطينية، والبرنامج النووي الإيراني، ولاحقا، الربيع العربي

- لا تدركها. وتشرح هذه الدراسة بشكل واضح أن إيران تنتهج بالفعل مثل هذا النهج للقوة الذكية تجاه المنطقة، وإن كان ذلك لا يحقق نجاحا في معظم الأحيان.

وأهم نتيجة يمكن أن تقدمها هذه الدراسة هي ضرورة إعطاء أهمية متزايدة لتقييم الإستراتيجية الإيرانية في أي مجال واحد ضمن سياق الإستراتيجية الإيرانية ككل. وأحد أكبر الأخطاء التي يمكن أن ترتكبها الولايات المتحدة هو أن تتخيل أن الأنشطة الإيرانية في مجال معين - مثل البرنامج النووي على سبيل المثال - هي أنشطة معزولة عن المشروعات الإيرانية في مجالات أخرى.

ويجب على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في المنطقة وخارجها ليس فقط أن تفهم الإستراتيجية والنفوذ الإقليمي الإيراني بل أن تطور أيضا إستراتيجية متماسكة خاصة بها تواجه بها الإستراتيجية والنفوذ الإيراني. وبالنظر إلي القوة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية النسبية للجانبين، فمن غير المقبول بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها أن تسمح لإيران حتى بمثل هذا التقدم الذي حققته في هذه المجالات. وبقدر ما تمثل القوة الناعمة بديلا أو تعزيزا ودعما لفاعلية القوة الصلبة، فإن تطوير إستراتيجية نفوذ متماسكة في الشرق الأوسط هو أمر حتمي للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي.

المشرق العربي

في تقريرنا السابق، خلصنا إلي أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأبعد ما تكون عن كونها لاعب غير عقلاني، قد اتبعت سياسة خارجية متماسكة ومتكاملة بشكل جيد في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وفي مسعى لأن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة، طرحت إيران نفسها باعتبارها المورد الرئيسي للكهرباء في المنطقة؛ حيث تم ربط العديد من شبكات الكهرباء بالدول المجاورة بالشبكة الإيرانية. ودعمت إيران بناء شبكات الطرق التي ترتبط بشبكاتها، إضافة إلي برامج التعليم "وإضفاء الطابع الفارسي" لتشجيع الآخرين على مزيد من التأقلم مع الثقافة الفارسية. وإيران هي مورد الأسلحة الهام وحامي النظام السوري، وحزب الله في لبنان، وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويدين العديد من اللاعبين في

المنطقة بالفضل لطهران، وقد لعب سفراء طهران دورا هاما وأحيانا شبه استعماري في العواصم الإقليمية.

ويعد المشرق العربي مكانا أقل سعادة لإيران في عام ٢٠١٢. فقد عملت الجمهورية الإسلامية بجدية من أجل وصف الربيع العربي بأنه بمثابة "يقظة إسلامية" وبرغم أن الربيع العربي قد يكون كذلك، فإنه لن يصبح يقظة تُصاغ على غرار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ولا سوف يتمخض عن حلفاء جدد للجمهورية الإسلامية. ومن المحتمل للغاية أن يحرم الربيع العربي إيران من أحد أهم حلفائها في العالم، وهو النظام السوري العلوي بقيادة بشار الأسد. وقد وضع الربيع العربي بالفعل اسفينا بين حماس وطهران. والآمال الإيرانية في إقامة علاقة جديدة مع مصر بعد سقوط الرئيس حسني مبارك لم تتحقق، وظهرت قصة أكثر تعقيدا في لبنان. فإجمالا، كانت السنوات الأخيرة سنوات جيدة لحزب الله، الذي يسيطر الآن فعليا على الحكومة اللبنانية. لكن علاقة حزب الله مع إيران هي أقل وضوحا وأصبح الحزب أقل تبعية لإيران من أي وقت مضى، وهو أمر ميثر للدهشة بالنسبة لجماعة كانت في وقت من الأوقات جماعة تابعة مملوكة بالكامل للحرس الثوري الإيراني.

وعلى الأرجح يبدو أن التمرد السوري سيصبح مسألة مؤلمة طويلة الأمد. فقد بدا أن الأسد في سبيله حتما إلي الرحيل، لكن الدعم المتزايد من جانب إيران وروسيا قد أعطى زخما لمحاولة مثيرة ووحشية لسحق المعارضة على نطاق واسع. لكن يبدو من غير المرجح حتى كتابة هذا التقرير أنه سيتم بسهولة سحق المعارضة. وعلى أي حال، فإن العلاقة بين إيران والأسد لن تكون على ما كانت عليه في السابق.

وكانت التوترات في تلك العلاقة تختمر منذ سنوات. فقد بدأ الديكتاتور الشاب، الذي كان تقليديا حليفا هادئا لطهران، يتململ. ومن الواضح أن حالة من الغزل من جانب الأسد مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة قد أثارت قلق قادة إيران، وألمح الأسد أنه سيفضل عدم استدراجه لنزاع بين طهران وإسرائيل. وبدا أن هذا التقارب المفترض مع الولايات المتحدة وإسرائيل قد تعثر حتى قبل الربيع العربي، لكن الربيع العربي قضى عليه، دافعا الأسد للعودة إلي طهران.

لكن بدا أن جوهر العلاقة أصبح أقل صلابة عن ذي قبل، بصرف النظر عن التعاون الجاد للغاية على الصعيد العسكري وفي دعم حزب الله. فمذكرات التفاهم والتعاون الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي التى تلت ذلك كانت تمثل أساسا للعلاقة، لكن ظهر في هذه الفترة أن العديد من جوانب هذه العلاقات بين البلدين كان مجرد لغة خطابية. فبرغم الوعود والمزاعم المفرطة، لم تتوسع التجارة ولا المساعدات بصورة جذرية في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٨.

ودائما ما كان هناك نوع من الزيف بشأن المظاهر المتبادلة للمحبة، لكن في السنوات الأخيرة، بدت المزاعم أكثر كذبا من ذي قبل واستهدفت بشكل متزايد إخفاء توترات حقيقية للغاية. وحتى في الوقت الذي كانت تنقل فيه إيران أسلحة أكثر تطورا لحزب الله، فإن علاقتها مع سوريا بدت أنها آخذة في الانحراف.

ومع ذلك فإن خسارة النظام العلوي سيمثل ضربة مدمرة لإيران. فسوريا تظل حليف رئيسي لإيران، وأحد قنواتها الرئيسية للعالم الخارجي، وطريقها لتزويد حزب الله وآخرين بالأسلحة، وشريكها العربي الرئيسي. وإذا سقط الأسد أمام التمرد الذي يقوده السنة، فإن الحكومة الجديدة ستكون في حكم المؤكد معادية للغاية لإيران وحزب الله، مما سيعقد الإستراتيجية الإيرانية وعملياتها في أنحاء المشرق العربي. ويمكن استبدال طرق نقل الأسلحة (وبالفعل يجري استكمالها)، لكن خسارة سوريا سوف يعني أن إيران لم تعد تملك حليفا ذات سيادة جاد في الشرق الأوسط يمكنها الاعتماد عليه بشكل كامل. ورغم أن لبنان الخاضع لسيطرة حزب الله ربما يكون بديلا جزئيا لسوريا، فإن تداعيات ذلك على الدولة اللبنانية – التي مازالت مقسمة دستوريا بين السنة والشيعة والمسيحيين – ستصبح أكثر خطورة. وقد يكون القادة اللبنانيون، وربما منهم حزب الله، غير راغبين في تحمل أعباء الشراكة الكاملة مع إيران إذا كان الثمن سيصبح خسارة الحلفاء ومانحي المساعدات الأوروبيين والأمريكيين والإقليميين. وتشير تقارير إلي أن طريق نقل الأسلحة بين طهران وبيروت قد أصبح يمثل إشكالية للبنان. ويسهل نظام موالي لإيران في بغداد التحرك الإيراني إلي المشرق العربي، لكنه لا يمكن أن يحل محل سوريا كقاعدة إيرانية

متقدمة في المشرق العربي. واستبدال سوريا بالعراق يدفع إيران فعليا إلي الوراء ناحية حدودها الخاصة في الوقت الذي تأمل فيه الجمهورية الإسلامية في إقامة جسر بري صلب إلي البحر المتوسط.

أكثر من ذلك، يبدو أن الثقة في حزب الله في حالة اندلاع حرب بين إيران وإسرائيل، معرضة للشك. فهل سيفتح حزب الله جبهة ثانية في حالة توجيه ضربة إسرائيلية ضد إيران؟ إن حزب الله لم يفعل ذلك في حالة الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي السوري عام ٢٠٠٧، رغم أنه لا يبدو أن لا سوريا ولا إيران قد طلبت منه ذلك. وتطرق حسن نصر الله زعيم حزب الله الروحي إلي هذه المسألة بنفسه، معربا بوضوح عن قلقه من أنه قد يتم اتهام الجماعة بأنها تورط لبنان مرة أخرى في نزاع باهظ التكاليف بعد الألم الذي سببته حرب عام ٢٠٠٦ مع إسرائيل. وأكد أن إيران لم تطلب من جماعة حزب الله حتى القيام بمثل هذا الأمر.

وقد تسببت حرب الأسد على شعبه بخسارة أخرى لإيران ونفوذها في شكل انشقاق حماس. فقد نقلت حركة حماس مقر قيادتها من دمشق وبدأت تنأي بنفسها عن طهران. ونتيجة لذلك، أصبحت إيران تعتمد أكثر على جماعة أصغر، هي حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، للترويج لنفسها بين الفلسطينين. ومسألة ما إذا كانت حماس تملك ما يكفي من الأصدقاء والأنصار ما يمكنها من التخلي عن الأموال والأسلحة التي تتلقاها من إيران في المدى البعيد هو سؤال هام. ولم تتضح الإجابة عليه بعد.

ويثير الخلاف مع حماس، والتوترات مع حزب الله، وتردي وضع نظام الأسد أسئلة هامة للغاية بالنسبة لإيران. وإذا تخلت جماعات سنية مثل حماس عن إيران، هل يمكن لإيران أن تحافظ على تظاهرها بأن أيديولوجيتها هي أيديولوجية تتجاوز الطوائف وأن تتباهي بأنصارها المهمين بين السنة إضافة إلي الشيعة؟ وهل يمكن لإيران أن تواصل الزعم بأنها تملك تأييدا قويا بين العرب، وليس فقط الفرس، إذا تصدعت علاقاتها أيضا مع سوريا وحزب الله؟ وهل سيشعر قادة إيران بالارتياح وهم يقودون معارضة إقليمية وعالمية لإسرائيل – وبالتالي يمكنهم الاعتماد على

قاعدة تأييد واسعة في حالة نشوب نزاع مع إسرائيل – إذا نفرت أو ابتعدت دول وجماعات خط المواجهة التي يعتمدون عليها؟

وأيا من هذه النتائج ليست حتمية، فالأسد قد ينجو ويعزز من سيطرته على شعبه. وإن حدث ذلك، فإن نجاحه سوف يعتمد بشده على التأييد الإيراني وبالتالي سيصبح هو – أو أي حاكم علوي آخر لسوريا – على الأرجح شريكا أكثر موثوقية من أي وقت مضى لإيران. وليس من الواضح مدى التوترات بين حزب الله وإيران. والأقل وضوحا هو ما إذا كانت التوترات سوف تزيد أو تتلاشي في حالة نشوب نزاع بين إيران وإسرائيل. ونظرا لحظوظ حماس المتراجعة داخل قطاع غزة على وجه الخصوص وداخل الأراضي الفلسطينية بصورة عامة، فإن انشقاق الجماعة عن إيران ربما يتبين أنه دائم أو خطير بالنسبة لإيران أو ربما لا يحدث ذلك. لكن إيران في موقف دفاعي في المشرق العربي بطريقة لم تحدث لها منذ سنوات عديدة، وهناك الكثير على المحك لمستقبل إستراتيجية إيران الإقليمية وبالأحرى العالمية، وبالتالي لمصالح هذه الدول المعنية بصياغة سلوك وقدرات إيران في الخارج.

سوريا

لم تربط سوريا وإيران شراكة بقدر ما تربطهما علاقة عميل – راعي. فسوريا لا توفر لإيران فعليا أي شيء من وجهة النظر الاقتصادية، لكنها تتلقى مئات الملايين من الدولارات في إطار مختلف المساعدات الإيرانية كل عام. وقد اختارت إيران أن تغلف هذه التحويلات بلغة التجارة، والدعم المتبادل، والمشروعات المشتركة، والاستثمار، لكي تسترضي جمهور إيراني داخلي أظهر علامات قلق متزايد من إرسال أموال للخارج في الوقت الذي يتدهور فيه الاقتصاد الإيراني في الداخل. ورغم ذلك فإن الحقيقة واضحة بما يكفي – وهي أن سوريا تعتمد في بقائها على الدعم العسكري والمالي والاقتصادي الإيراني. فما الذي تحصل عليه إيران من وراء هذه الصفقة؟

إن تصريح محسن رضائي، أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام، بأن إيران سوف ترد على إسرائيل من الأراضي السورية يشير إلي جانب كبير من الرد

على هذا السؤال. كذلك يبدو أن سوريا قد وفرت لإيران قاعدة جيدة تسعى من خلالها لتكنولوجيات نووية وصاروخية بالتعاون مع كوريا الشمالية، وفنزويلا وشركاء آخرين. وإذا كانت خطط بناء خطوط أنابيب تمتد من إيران إلي سوريا ومن هناك إلي أوروبا خططا جادة، فإن طهران ربما كانت تعتبر سوريا طريقا للخروج من العقوبات. كذلك تشير محاولات لإقامة بنك مشترك إلي أن الإيرانيين كانوا يأملون في وقت من الأوقات بأن تمثل دمشق مركزا لغسيل الأموال لحساب الأنشطة الإرهابية.

ورغم التفاؤل الغربي المبكر، فإن أيام الأسد لم تعد تحديدا معدودة. ومن الممكن للغاية أن يستمر النزاع الحالي في سوريا لبعض الوقت. ومن المؤكد أن قدرة إيران لتهديد إسرائيل من سوريا قد تعرضت للضرر بسبب ضعف الأسد على الصعيد الداخلي. كذلك يبدو أن الطبيعة الطائفية للنزاع السوري قد أغضبت حماس، الوكيل الآخر المعادي لإسرائيل. والأزمة السورية الآن عموما تمثل أنباء سيئة لطهران.

لكن الوضع الحالي في سوريا ليس مستقرا بأي حال. وفي كل الاحتمالات، سوف يتم حسمه إما بإعادة تعزيز للقوة العلوية (في ظل حكم الأسد أو خليفه له) أو بإقامة نظام سني بالأساس في دمشق. وفي الحالة الأولي، سوف يصبح النظام العلوي مدينا في بقائه لطهران. ومن المرجح أن النظام، بدافع خوفه من تجدد الانتفاضات، سوف يتمسك بالأحرى بصورة أوثق بحماته الإيرانيين. وقد يفتح تمرد علوي مضاد ناجح بابا حقيقيا أمام ازدياد النفوذ الإيراني بشكل كبير في المشرق العربي. وعلى النقيض، فإن سقوط النظام العلوي سوف يفكك المجموعة الحالية من شركاء إيران في المشرق العربي. فإيران لن تخسر فقط قواعدها في سوريا، بل أن التأثير المتتابع لاختفاء نظام الأسد سوف يكون محسوسا في لبنان والأردن والعراق. والمخاطر شديدة بالنسبة لإيران في سوريا، ونحن نتوقع أن تواصل إيران القيام بدور نشط في الصراع هناك طالما استمر.

لبنان

ظلت لبنان ملعبا لقوى أكبر. فقد حصلت سوريا والسعودية وإيران وإسرائيل على ولاء أطرافا مختلفة، وتمتع بعضها كذلك بشبه سيادة على أجزاء من الأراضي اللبنانية. وقد انسحب الإسرائيليون في عام ٢٠٠٠، وانسحبت سوريا تحت الضغط بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وتم إضعاف الأحزاب السنية الحليفة للسعودية في لبنان بشدة بعد القتال مع حزب الله؛ والآن مازالت إيران لاعب قوي في لبنان. وسيكون من الخطأ القول أن لبنان قد تمتعت بتوازن قوة معين في السنوات الماضية – فلم يكن هناك توزان. لكن من المأمون الآن القول أن إيران تهيمن على معظم لبنان، بما في ذلك حكومتها، من خلال حزبها السياسي ووكيلها الإرهابي وشريكها، حزب الله. ولا يخجل الإيرانيون من وقول ذلك أيضا، فقد أعلن اللواء قاسم سليماني، قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني، في أوائل يناير ٢٠١٢ أن جنوب لبنان "يخضع لتأثير (أداء) و (فكر) الجمهورية الإسلامية الإيرانية".

ولا يحتاج سليماني لمثل هذا التواضع؛ فإيران تسيطر الآن على ما هو أكثر من جنوب لبنان. فمنذ صعود حكومة يسيطر عليها حزب الله إلي السلطة في عام ٢٠١١، أصبحت العلاقة بين لبنان وحزب الله تشبه علاقة إيران قبل الربيع العربي مع سوريا. ومن منظور إيران يعتبر هذا التحول أمرا طبيعيا، فالأسد يعاني من مشاكل خطيرة في سوريا؛ ويعتقد كثيرون أنه لن يستمر حتى نهاية عام ٢٠١٢ كحاكم ديكتاتور، وإن كان سقوطه لم يعد مؤكدا للغاية. بيد أن لبنان أخذت اتجاه معاكسا، وأصبحت أكثر ميلا للخضوع لرغبات طهران وأصبحت خاضعة بشكل أوضح لسيطرة حزب الله الذي تموله وتدعمه إيران. وطالما كانت طريقة عمل إيران دائما هي العمل من خلال حكومات أو منظمات وكيلة لتمويل الإرهاب، والالتفاف حول العقوبات، أو، حسب ما تُشير التقارير، التعاقد من الباطن على أنشطة نووية وأنشطة تتعلق بالصواريخ لحساب حكومات صديقة تخضع لرقابة أقل صرامة من الرقابة على إيران، فلماذا لا تكون لبنان من بينهم؟

كان ينبغي أن يثير انسحاب القوات السورية من لبنان في أعقاب اغتيال رفيق الحريري قلق طهران، لكن طهران بدلا من ذلك وجدت فرصة سارعت إلي انتهازها. ومنذ اغتيال الحريري، أصبحت إيران منخرطة أكثر في سياسة لبنان الداخلية وعلاقاتها الخارجية، وبالأخص بعد استيلاء حزب الله على الحكومة في بيروت. وحتى قبل الربيع العربي، أصبحت تفاعلات إيران مع لبنان أكثر مباشرة وأقل اعتمادا على نظام سوري بدأت كل من طهران وحزب الله يشكان فيه.

وفي إبريل ٢٠١٠، عبر على الشامي وزير الخارجية اللبناني عن رأيه بشأن قضية البرنامج النووي الإيراني، مشددا على الطبيعة "السلمية" للجهود الإيرانية قبل أن يتوجه إلي طهران للمشاركة في مؤتمر بشأن نزع السلاح. وفي السنوات الماضية، فضل القادة اللبنانيون الابتعاد عن الجدل المثار بشأن البرنامج النووي الإيراني، لكن الحكومة اللبنانية مالت إلي تأييد السياسة الخارجية الإيرانية. وبدأ هذا الاتجاه قبل تنصيب الحكومة التي يهيمن عليها حزب الله. وبعد شهر من كشف الشامي عن رأيه بشأن اتجاه إيران النووي السلمي، أيد لبنان صفقة لتبادل الوقود النووي بخصوص إيران. وأكد الرئيس ميشيل سليمان على أن "اللهجة الهادئة والعاقلة هي أفضل وسيلة لتسوية كل الملفات العالقة والشائكة." وبعد شهر، فإن لبنان، الذي كان يحتل مقعدا غير دائم في مجلس الأمن، امتنع عن التصويت على قرار يدعو إلي مزيد من العقوبات ضد إيران.

وبعد اندلاع الربيع العربي، ظلت العلاقات بين إيران ولبنان على نفس المستوى الإيجابي والثابت. وقال أحد الوزراء الإيرانيين في يونيو ٢٠١١ أن "لبنان له مكانة خاصة بين الشعب والحكومة الإيرانية من الناحية السياسية، وإنني على يقين أننا سوف نشهد تعميق وتوسيع العلاقات بين البلدين." ورغم أن مظاهرة معادية لسوريا في مدينة طرابلس في شمال لبنان قد شهدت مشاركة "عشرات الآلاف"، حيث تظاهر المشاركون أيضا ضد سوريا وحزب الله، فإن المظاهرة كانت مجرد صورة صغيرة ضمن اتجاه أوسع مؤيد لإيران. وشهد نفس الشهر رئيس الوزراء

اللبناني نبيل ميقاتي وهو يشكر إيران "لدورها الإيجابي في تشجيع وحدة واستقرار لبنان" ودافع سفير لبنان في الأمم المتحدة مرة أخرى عن البرنامج النووي الإيراني.

ومن الواضح أن هيمنة حزب الله على الساحة السياسية اللبنانية كان تطورا إيجابيا صرفا في صالح إيران في موسم وجدت فيه الجمهورية الإسلامية نفسها معزولة، وأصبحت المنطقة متحدة أكثر من أي وقت مضى ضد الشيعة. ولوهلة، يبدو أن لبنان أكثر أهمية لإيران من أهمية إيران للبنان. فهل سوف تخلص لبنان نفسها من قبضة إيران؟ وهل يمكن للجيش اللبناني، الذي كان في فترة من الفترات دعامة التعايش بين الطوائف المتعددة في البلاد، أن يساعد في الحفاظ على استقلال لبنان؟ إن وزير الدفاع اللبناني فايز غصن يشير إلي أن الجيش لا يستطيع. وأبلغ الوزير وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا" خلال زياره له لطهران في فبراير ٢٠١٢، بقوله "الآن هناك تنسيق كامل بين الجيش والمقاومة [حزب الله]."

إن التوترات المتصاعدة مع سوريا في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ التي تزامنت مع صعود حزب الله إلي وضع مهيمن في السياسة اللبنانية، قد سمح لإيران بإقامة مزيد من العلاقات المباشرة في لبنان بدون وساطة سوريا. ولم يكن مثل هذا التطور ليأتي في توقيت أفضل من ذلك بالنسبة لإيران، حيث أنه يشير إلي ان مصالح إيران في المشرق العربي يمكن حمايتها وتشجيعها حتى في ظل إضعاف النظام العلوي في سوريا بشدة. وليس من الواضح ما إذا كان مثل هذا الوضع سوف يستمر بعد تنصيب حكومة سنية في دمشق. ومن حيث المبدأ، فإن العلاقات بين إيران وحزب الله هي علاقات مباشرة بما يكفي ألا تنهار بالضرورة في حالة سقوط الأسد. لكن انهيار نظام الأسد يمكن أن يكون له آثار عميقة في المشرق العربي وبالتأكيد في لبنان. ومن المستحيل التنبؤ بأي قدر من الثقة بأن النفوذ الإيراني الذي يستند فقط على لبنان سوف ينجو من الثورات سالما.

حزب الله

إن دور حزب الله في لبنان ومكانه في محور إيران – سوريا – حزب الله تغير بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٨. فأساسا كان حزب الله في وقت من الأوقات جماعة

إرهابية، وجهة تابعة مملوكة بالكامل لقوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني، وفريسة لتقلبات إمدادات الأسلحة من إيران عبر سوريا، والآن يسيطر حزب الله على الساحة السياسية اللبنانية باعتباره الحزب الرئيسي في الحكومة، وهو قادر على البقاء حتى إذا سقط نظام بشار الأسد في دمشق، وقادر على صنع قرارات إستراتيجية مستقلة عن أسياده السابقين الإيرانيين حتى وإن ظل من غير المرجح أن يفعل ذلك. بعبارة أخرى، أصبح حزب الله شريكا لإيران أكثر من كونه تابعا لها.

وفي لقاء لافت قبل زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للبنان في أكتوبر ٢٠١٠، قام وزير الطاقة الإيراني بزيارة لحسن نصر برفقة السفير الإيراني لدى لبنان، وتحدثوا بشأن زيارة نجاد المرتقبة والتعاون بين إيران ولبنان. فهل كان هذا الاجتماع حاسما؟ وهل تناولت مناقشتهم التعاون مجال توليد الكهرباء والمياه؟ لم يكن الأمر كذلك في الواقع. لقد كانت رمزية هذا الإجتماع هي المثيرة للدهشة، لأن حسن نصر الله لم يكن يتولى أي منصب في الحكومة، ومع ذلك فقد تتم التعامل معه كشبه رئيس للدولة من جانب زعيم زائر.

في مايو ٢٠٠٨، امتد النزاع بشأن وضع حزب الله كدولة داخل الدولة إلي شوارع بيروت. واستولت عناصر حزب الله، المسلحة برغم قرارات مجلس الأمن الدولي واتفاق الدوحة الذي تم التوصل خلاله لتسوية بشأن القضايا السياسية الداخية في لبنان، على بيروت الغربية التي يسيطر عليها المسيحيين والسنة واحتلت محطات التليفزيون التابعة لسعد الحريري زعيم حركة الرابع عشر من آذار (مارس). وطالبت عناصر حزب الله من الحكومة اللبنانية بأن تبتعد عن شئون حزب الله، وقد قصدت بذلك أنه يجب على الحكومة أن تسمح لحزب الله بالاحتفاظ بشبكات الاتصال المتطورة الخاصة به التي قام الإيرانيون ببنائها له. وبعد أيام، انصاعت الحكومة. وبدا أن انتصار حزب الله يمثل أنباء طيبة لإيران، التي باشرت بعد الحرب بين حزب الله وإسرائيل عام ٢٠٠٦ بتصعيد مثير في نوعية وكمية الأسلحة التي ترسلها إلي حزب الله. وفي الوقت الحالي، يتردد أن إيران تواصل دعم حزب الله بما قيمته ١٠٠ مليون دولار سنويا على الأقل. وقد زودت إيران حزب الله بمئات من صواريخ

سطح – سطح من طراز M600 طويلة المدى، ونظم صواريخ مضاد للطائرات يتم تركيبها على عربات من طراز "SA-8 "Gecho، وصورايخ باليستية من طراز سكود، ومنظومة رادار جديدة توفر ميزة الإنذار من هجمات إسرائيلية وشبكة ضد المنشآت النووية الإيرانية أو حزب الله. كذلك أشار المسئولون في جيش الدفاع الإسرائيلي إلي ان إيران وسوريا ساعدتا بشكل مثير على تحسين دقة ترسانة الصواريخ الضخمة التي يملكها حزب الله. وقد تم نقل هذه الإمدادات عبر الطريق التقليدي لنقل الأسلحة – حيث تقوم شركة الطيران الإيرانية وشركات طيران تجارية أخرى بنقل الأسلحة من طهران إلي دمشق، ثم يتم نقلها برا إلي لبنان. كذلك بدأت إيران وحزب الله في استخدام طرقا عبر تركيا والسودان، وطرقا مباشرة إلي مطار بيروت، وسفنا يستأجرها الإيرانيون مثل سفينة الشحن الروسية Monchegorsk. وقد تردد أن هيلاري كلينتون قد حذرت الرئيس السوري بشار الأسد من مغبة نقل صواريخ باليستية إلي حزب الله، لكن الأسد لم يلتفت لتحذيراتها. وفي الواقع، وصل وجود إيران في جنوب لبنان في أواخر عام ٢٠١٠ إلي مستوى جعل متحدث باسم حركة الرابع عشر من آذار يصف جنوب لبنان بأنه بات يخضع "القيادة إسلامية فارسية". ولم يعرقل غزل سوريا للولايات المتحدة وإسرائيل بشكل خطير عمليات حزب الله أو حتى علاقاته مع دمشق. وقد ذكرت صحيفة لوفيجارو الفرنسية في أواخر عام ٢٠١٠ أنه تم إنشاء هياكل لوجيستية لحزب الله مكرسة لنقل الأسلحة والأفراد داخل سوريا.

وعلى الرغم من الدعم المالي والمادي الإيراني السخي لحزب الله بعد حرب عام ٢٠٠٦، فإن مصادر في المخابرات الإسرائيلية ذكرت في عام ٢٠١١ أن المصاعب المالية، الناجمة على الأرجح عن العقوبات الجديدة التي فُرضت على إيران، قد دفعت طهران إلي تقليص دعمها لحزب الله. وهذا التقليص في الدعم قد أثار على ما يبدو استياء مسئولي حزب الله، وسبب على الأرجح خلاف بين كبار قادة حزب الله ومحمد رضا زهيدي (المعروف باسم حسن مهداوي) قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني في لبنان. لكن إيران استمرت في إرسال شحنات

الأسلحة طوال هذا الوقت رغم التوترات، فقد صادرت السلطات التركية سفينة تحمل أسلحة كانت متجهة إلي حزب الله في أغسطس الماضي.

والتوترات بين إيران وحزب الله ليست من الخطورة بحيث تدفع حزب الله إلي التخلي عن أصدقائه في طهران في حالة تعرض إيران لهجوم. وفي ذروة الشائعات بأن سوريا تعتزم الابتعاد عن إيران والتقارب مع الغرب في عام ٢٠٠٩، تردد أن الأسد أبلغ زائريه الإيرانيين بأنه ليس لديه نية للانضمام إلي أي حرب بين أيا من إيران أو حزب الله وإسرائيل. وبدا بوضوح أن الأسد لا يملك أي قوة فيتو على حزب الله في حين يشير إلي أن إيران تملك مثل هذه القوة. فمن يقول لمن ماذا يفعل ومتى ذلك؟

وخلال تواصل المناقشات بخصوص حدوث تقارب سوري مع إسرائيل في عام ٢٠١٠، اندلعت اشتباكات بين أعضاء حزب الله ومتشددين من جماعة الأحباش، وهي جماعة سنية متطرفة موالية لسوريا. وتكهن بعض اللبنانيين بأن هذا النزاع قد شجعته دمشق لتوجيه رسالة إلي حزب الله بشأن من هو صاحب السلطة في لبنان قبل سعيها إلي السلام.

لكن التوترات في العلاقة لم تقلص على ما يبدو تصميم حزب الله على دعم نظام الأسد، حتى في ظل مواجهة الأسد ثورة داخل بلده. وزعمت المعارضة السورية أن عناصر حزب الله تقاتل في صفوف قوات الأمن السوري ضد المتظاهرين ويتردد أنها تعمل جنب إلي جنب مع الحرس الثوري الإيراني لتعزيز حكومة الأسد. ويبدو أن حسن نصر الله يدرك أن أي خليفة للأسد سيكون أقل ميلا لإقامة علاقات إيجابية مع حزب الله.

ومما لا يثير الدهشة أن نصر الله ينفي أن جماعته تساعد الأسد، في الوقت الذي يؤكد فيه أن أعداء الأسد هم الغرب وإسرائيل. وأخيرا هناك مسألة ما سيفعله حسن نصر الله في حالة شن هجوم إسرائيلي ضد المنشآت النووية الإيرانية. ويتصور كثيرون في إيران وإسرائيل والولايات المتحدة أن إيران سوف تطلب من حسن نصر الله بفتح جبهة شمالية ضد الدولة اليهودية. فماذا يفكر حسن نصر الله؟ لقد

رد حسن نصر الله في خطاب عبر الفيديو في فبراير ٢٠١٢ بأن إيران لن تطلب من حزب الله التصرف في حالة حدوث هجوم إسرائيلي. ونفي نصر الله في هذا الخطاب أن إيران سوف تطلب، ناهيك عن أن تأمر، حزب الله بالقيام بأي شيء. ونفي أن الدعم الإيراني قد فرض أي التزام على حزب الله للقتال نيابة عن إيران. ولم يقل نصر الله ما إذا كان حزب الله سوف يقوم بعمل عسكري ضد إسرائيل. وكل ذلك يمكن أن يعني الإشارة إلي أن حسن نصر الله يعتزم التزام الحياد في حالة شن هجوم إسرائيلي على إيران – أو ببساطة أن حزب الله، الذي أصبح الآن شريكا مستقلا تماما وليس وكيلا لإيران، سوف يتخذ كل قراراته بشأن كيفية التصرف المناسب عند إقتضاء ذلك.

الضفة الغربية وقطاع غزة

لقد سعت إيران منذ فترة طويلة إلي طرح نفسها باعتبارها نصير القضية الفلسطينية والمقاومة ضد إسرائيل. وتستخدم إيران مجموعة من الوسائل لدعم هذا الهدف، لكن جهودها الرئيسية في السنوات الأخيرة كانت تستهدف تسليح وتمويل الجماعات الإرهابية الفلسطينية بالإضافة إلي حزب الله في لبنان. وقد وجد الإيرانيون أن بدء هذه المهمة أسهل من إنجازها. ورغم أن المنظمات الفلسطينية تمتعت بدعم إيران، فإن الضغوط الأخيرة على هذه العلاقة تتسبب في تمزيقها.

ورغم كل العبارات الطنانة، لا يمكن لإيران إخفاء حقيقة أن موقفها في المشرق العربي، من نواحي عديدة، أضعف مما يبدو. فقد تراجعت إيران بخجل في تهديداتها بإرسال سفنا ومقاتلين إلي قطاع غزة في يونيو ٢٠١٠. وأخرج الربيع العربي علاقة إيران مع حماس عن مسارها، وكانت حماس، وليس سوريا، هي التي خرجت من المحور مع دمشق. وبرزت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية باعتبارها المنظمة الفلسطينية الأكثر تأييدا لإيران، لكنها مقارنة بخصمها حماس، تعتبر منظمة صغيرة.

كذلك، طورت إيران علاقة وثيقة مع جماعات فلسطينية صغيرة مسلحة. فقد ظلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، رغم مرض زعيمها، موالية

لنظام الأسد وإيران طوال الربيع العربي. والأكثر إثارة للدهشة هو علاقة إيران مع فتح الإسلام، وهي جماعة معادية للشيعة ومرتبطة بتنظيم القاعدة متمركزة في لبنان. وقد تردد أن قادة جماعة فتح الإسلام المطلوب القبض عليهم في لبنان قد وجدوا مأوي لهم في إيران، وتحظي الجماعة بدعم من سوريا، أوثق حليف لإيران. ويظهر هذا الترتيب البرجماتي أن إيران ترغب في تنحية الإيديولوجية الطائفية جانبا، والتعاون حتى مع الجماعات التي تهاجم الشيعة.

بيد أن إيران تتمتع بنفوذ هام في المنطقة وترغب في التأقلم مع الربيع العربي لإيجاد جماعات يمكنها السيطرة عليها. ومازال من غير الواضح مدى عمق هذا النفوذ بدقة وما إذا كان يمكن أن يصمد أمام المشاعر المعادية للأسد والنزاع الآخذ في الاتساع بين السنة والشيعة.

حماس

أفسدت الثورة في سوريا علاقات حماس مع كل من سوريا وإيران، حيث وجدت حماس أنها لا تستطيع تأييد الحكومة السورية العلوية في قمعها للسكان السنة السوريين. ويبشر خلاف رسمي مع إيران، الراعية طويلة الأمد لحماس، وخسارة مقر قيادة حماس في دمشق في أوائل عام ٢٠١٢، بمزيد من الاضطراب لكل من حماس والفلسطينيين الواقعين تحت حكمها. ولم تكن علاقة حماس مع إيران بنفس وضوح علاقة إيران بجماعات أخرى مثل منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية أو حزب الله. وكانت إيران قد فضلت منذ فترة طويلة حماس على حركة فتح بسبب حرب حماس بلا هوادة ضد إسرائيل في حين أظهرت فتح رغبة في التعايش مع الدولة اليهودية. لكن علاقة إيران – حماس لم تكن مريحة مثل باقي علاقات إيران في المنطقة. ففي السابق، أبدت حماس استيائها من محاولات للتعامل معها عبر حزب الله ورفضت تلقي تدريبات في لبنان عندما عُرض عليها ذلك. وأسباب غياب الدفء معقدة، لكننا يمكن أن نلخصها في أنها ترجع على الأقل جزئيا إلي الخلافات الطائفية.

ومع ذلك، كانت إيران ممولا ماليا هاما وداعما عسكريا لحماس وكانت إيران راغبة في توفير والحافظ على دعم حماس من الصواريخ المتطورة والدقيقة بشكل متزايد وتقديم العون المالي لميزانيتها المتقلصة التي تتعرض لضغوط. وسيكون أحد الأسئلة الهامة في المستقبل يتعلق بالمدى الذي سترغب أن تصل إليه القوى الخليجية المتحالفة مع الولايات المتحدة في تحمل هذا العبء في الوقت الذي ينهار محور حماس – إيران، في ظل رفض حماس القبول بشرعية الدولة الإسرائيلية أو نبذ الإرهاب بما يتعارض مع القانون الأمريكي والسياسة الأمريكية.

ومن بين كل علاقات الوكالة التي تقيمهما إيران في المنطقة، فإن تحالفها مع حماس من المرجح أن يكون الأصعب الاحتفاظ به في مواجهة الطائفية المتزايدة في العراق وسوريا والخليج الفارسي. ومن السابق لأوانه للغاية القول بما إذا كانت إيران سوف تنهي تأييدها العسكري لحماس، لأن إيران لم تفعل ذلك حتى وهي تقييد دعمها الاقتصادي والمالي لوكلاء لها في لبنان وأماكن أخرى. ومن المبكر للغاية أيضا التنبؤ بكيفية رد حماس على أي نزاع إسرائيلي – إيراني. لقد فشلت طهران في تأمين دعم حماس لزعيم عربي شيعي يقهر العرب السنة في سوريا. لكن هذا الفشل ربما لا يكون مؤشرا جيدا على علاقة إيران مع حماس لأن حماس تصف نفسها بادئ ذي بدء بأنها تعارض وتقاتل الصهيونية.

مصر

قطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في عام ١٩٨٠ بسبب اتفاقات كامب ديفيد. وعلى وجه العموم ظلت العلاقات بين البلدين باردة طوال العقود الثلاثة رغم محاولات متفرقة للتقارب. ويمكن تلخيص حالة العلاقات بين البلدين بدقة في قرار إيران المبكر بإطلاق اسم خالد الإسلامبولي، الذي اغتال الرئيس أنور السادات بسبب صنعه السلام مع إسرائيل، على أحد شوارع طهران. وحتى أواخر ديسمبر ٢٠١٠ ورغم استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين طهران والقاهرة، وتوقيع اتفاق ضخم للبتروكيماويات، فإن البلدين كانا يتبادلان الانتقادات. فقد صرح أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري بأنه "لا يجب السماح بالتدخلات الإيرانية في الشئون

الداخلية للخليج، ونقول لأشقائنا في إيران أن العراق يجب أن يُترك وشأنه ويجب أن يُترك لبنان وشأنه. ولا يجب على إيران أن تتدخل في البحرين بأي وسيلة." ورد قادة إيران ببيان صحفي رسمي جاء فيه: "نُذكر أبو الغيط بأن يعطي مزيدا من الاهتمام للوحدة داخل العالم الإسلامي بدلا من اتباع مصالح الحاقدين على المنطقة الذين يسعون إلي بث الفرقة داخل الأمة الإسلامية."

وكانت مصر في عهد حسني مبارك عامل رئيسي في إعاقة جهود إيران لتسليح حماس عبر الحدود المصرية مع قطاع غزة، ومنعت السفن العسكرية الإيرانية من المرور عبر قناة السويس، وساندت السنة ضد حزب الله وكيل إيران في لبنان. ووفرت الإطاحة بحسني مبارك لطهران فرصة لإصلاح العلاقات. وأيد المسئولون في النظام الإيراني المتظاهرين المناهضين لمبارك. وأشار علي لاريجاني، رئيس البرلمان الإيراني، في يناير ٢٠١١ أن "الوقت قد حان للقضاء على الأنظمة الاستبدادية العميلة بالاعتماد على التعاليم الإسلامية." (ولم تغب مفارقة التضامن الإيراني مع المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية عن الحركة الخضراء التي يتم قمعها داخل إيران، والتي وصف أحد قادتها محاولة مبارك المجهضة لقمع الانتفاضة المصرية بأنها "نمطا مماثلا" للإجراءات القمعية الناجحة التي اتخذتها إيران ذاتها في عام ٢٠٠٩ ضد المعارضة).

وصرح أحمدي نجاد في فبراير، أمام جماهير في مسيرة تضامن مع المتظاهرين المصريين، بأنه "رغم كل المخططات المعقدة والشيطانية (الغربية)... فإن هناك شرق أوسط جديد يبرز بدون تدخل النظام الصهيوني والولايات المتحدة، لا يوجد به مكان لقوى الاستكبار. إن من حقكم أن تمارسوا إرادتكم وسيادتكم وتختاروا شكل حكومة وحكامكم." وقد جاءت تصريحات نجاد في الوقت الذي يُوضع فيه قادة المعارضة الإيرانية قيد الإقامة الجبرية لمنعهم من تنظيم تجمعاتهم الحاشدة للتضامن مع مصر. وسارع علي أكبر صالحي وزير الخارجية الإيراني لاستئناف العلاقات الدافئة حتى قبل أن يختفي شبح مبارك من المشهد في القاهرة. وقال صالحي في أوائل مارس، أن العائق الوحيد الذي يعيق العلاقات بين إيران

ومصر كان هو حسني مبارك. وبدا أن قادة مصر الجدد على نفس القدر تقريبا من الحرص على إعادة العلاقات. فقد قال نبيل العربي، وزير الخارجية المصري الجديد، أن "إيران هي دولة في المنطقة، وكانت تربطنا معها علاقات تاريخية طويلة الأمد خلال الفترات المختلفة. وسوف نفتح صفحة جديدة مع كل الدول، بما فيها إيران."

وقد بدا سريعا أن الحكومة الجديدة في القاهرة بالفعل تفتح صفحة جديدة. فقط طلبت الحكومة الإيرانية مرور قطعتين بحريتين عسكريتين عبر قناة السويس في فبراير. وبعد بعض الضجة الدبلوماسية، عبرت بالفعل القطعتين وهما – فرقاطة وسفينة دعم – القناة في طريقهما إلي سوريا. وقامت القطعتين كذلك برحلة عكسية في فبراير ٢٠١٢ بعد إظهار الدعم للرئيس السوري بشار الأسد، المشمول بالحماية الإيرانية الذي تحاصره المشاكل.

كذلك لم يكن لصعود الأصوليين أو السلفيين السنة في مصر عائقا أمام العلاقات بين البلدين. فقد ذكر عضو كبير في جماعة الإخوان المسلمين في مصر بأن: "استئناف أي نوع من العلاقات والتعاون بين طهران والقاهرة تبدو مفيدة لكل الدول العربية والإسلامية إضافة إلي كلا البلدين."

وبعد وقت قصير من تنحي مبارك، اجتمع وزير الخارجية المصري نبيل العربي مع مجتبي أماني، رئيس قسم رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة، الذي كان يحمل رسالة شخصية من وزير الخارجية الإيراني مقترحا زيارات متبادلة لوضع اللمسات الرسمية على استعادة العلاقات الدبلوماسية. كذلك أعرب المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي ظل مسئولا رسميا عن الحكومة في مصر – عن تأييده. وقال المشير محمد حسين طنطاوي "إننا نأمل بأن تكون المرحلة القادمة مرحلة لعلاقات ثنائية خاصة مع جمهورية إيران الإسلامية، تخدم أفضل مصالح البلدين." وعلا صوت بعض الاحتجاجات على الجانبين لكنها كانت أقلية سواء فيما يتعلق من التخوف من وصمة العار الصهيونية أو النفوذ الإسلامي.

ورغم الحديث المبكر الحماسي والعديد من التقارير الصحفية بأن الدولتين بصدد تبادل السفراء، لم يحدث ذلك في أوائل عام ٢٠١٢. ومن غير الواضح ما إذا كان ذلك نتيجة لقلق وضغط من جانب الولايات المتحدة، أو مخاوف داخل مصر، أو ضغط من جانب دول الخليج المتخوفة من امتداد التطرف على النمط الإيراني إلي مصر (وهو تخوف سعت الحكومة المصرية الجديدة بجدية إلي تخفيفه). والإشارات المبكرة من جانب حكومة ما بعد مبارك، بما في ذلك إعلان بأن مصر سوف تفتح بشكل دائم معبرها مع غزة "لتخفيف الحصار"، وعدم رغبتها في إعادة اعتقال سجناء حماس الذين كانوا قد فروا خلال الثورة، ومؤشرات أخرى على ابتعاد مصر عن سياساتها السابقة تجاه غزة وإسرائيل، هي إشارات لم تلقى قبولا سواء من جانب الولايات المتحدة أو الحكومة الإسرائيلية.

وبدا أن كل هذا الدفء المبكر بين القاهرة وطهران كان في أغلبه مجرد أقوال وليس أفعال. ومع حلول مايو ٢٠١١، أخذ العربي ينفي أنه أقترح استعادة للعلاقات بين إيران ومصر، قائلا: "لا لم يحدث. لقد قلت أن مصر تفتح صفحة مع كل دول العالم، ولم أخص إيران. وعندما سئلت عما إذا كان ذلك يشمل إيران، قلت نعم. ونحن لا نريد النظر للخلف. ونريد التطلع للأمام. ولم يتم اتخاذ قرار بشأن إيران. وجميع دول العالم لها علاقات مع إيران باستثناء ثلاث دول هي الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل." وفي وقت لاحق من ذلك الشهر التقى الوزيران وسط ضجة كبرى على هامش اجتماع لحركة عدم الانحياز في إندونيسيا وسط إشارات (معظمها من الجانب الإيراني) بأنهما سيناقشان مسألة تبادل السفراء. وترك العربي القرار "للبرلمان القادم" الذي كان سيجتمع في سبتمبر ٢٠١١.

لكن بعد أسابيع قليلة، تم اعتقال دبلوماسي إيراني في القاهرة "للاشتباه بجمعه معلومات استخبارات غير شرعية ومحاولة تكوين شبكات تجسس في مصر ودول الخليج"، حسب بيانات صحفية رسمية. وبدا في نهاية المطاف أن طرد الدبلوماسي الإيراني، الذي كُشف عن أنه سكرتير ثالث في البعثة الإيرانية، لم يؤثر على حماسة نجاد الجامحة لإعادة العلاقات مع القاهرة. وفي معرض نفيه أن إيران سوف تطلب

من مصر إلغاء اتفاقات كامب ديفيد في مقابل استعادة العلاقات الدبلوماسية، قال الرئيس الإيراني أن "استئناف علاقاتنا في حد ذاته سوف يطرد إسرائيل من المنطقة. ولن أتردد في زيارة مصر إذا تلقيت دعوة. لقد حققنا معجزات هنا ونرغب في تبادلها معكم... لأن تطورنا مرتبط بتطور مصر." وتحول الحماس المتبادل إلي نوع ما من التودد الإيراني المدروس.

ولم يتغير شيئا في منتصف ٢٠١١، عندما وصف وزير الخارجية الإيراني العلاقات في المستقبل بأنها "مبشرة" و"مستقرة" و"مكثفة". وبالفعل ذهبت طهران إلي حد أنها طردت ٢٥ عضوا من الجماعة الإسلامية المصرية، منهم محمد شوقي الإسلامبولي، شقيق خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس السادات. وردا على ذلك، وعد رئيس المخابرات المصرية بزيارة طهران. وفي أغسطس، توجه رئيس لجنة الشئون الخارجية في البرلمان الإيراني إلي القاهرة. وتلى ذلك مزيد من الزيارات والمجاملات، لكن حتى المقاربات عبر مفتي مصر قد فشلت في استعادة العلاقات. وفي أكتوبر نفي المفتي على جمعة بشكل واضح دعم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران ونفي ما نقلته عنه وكالة فارس الإيرانية للأنباء بأنه يؤيد ذلك.

كذلك لم تثمر آمال إيران في استعادة العلاقات عبر الإخوان المسلمين عن نتائج. فبعد الانتخابات، صبت جماعة الإخوان المسلمين، التي أصبحت تمثل الحزب الرئيسي في مصر، الماء البارد على أي احتمال لإقامة علاقات أفضل مع إيران. وأشار مسئول بارز إلي أن وزارة الخارجية خفضت مستوى العلاقات مع طهران "في ضوء علاقتنا مع دول الخليج وفي ضوء الثورة المستمرة في مصر." وليس من الواضح ما إذا كان هذا التصريح يعكس موقف مبدئي داعم للسنة أو رد فعل على تأييد إيران للرئيس بشار الأسد في سوريا، وهو موقف لم يكسب إيران أصدقاء في أي مكان في العالم العربي السني.

وإجمالا، لم تحقق الثورة المصرية حتى الآن نتائج عملية بالنسبة لطهران. فالقاهرة، المرجح أنها تتعرض لبعض الضغط الإضافي من الخليج ومن واشنطن، لم تتخذ سوى خطوات ضئيلة في اتجاه استئناف العلاقات. وبخصوص وعود طهران

بإرسال استثمارات إيرانية ضخمة إلي مصر – تبلغ حسب أحد التقارير ٥ مليار دولار – فإن مصر سوف تحسن صنعا للتفكير في وعود إيرانية أخرى مماثلة وأن تنتظر لترى الأموال قبل أن تشعر بالغبطة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه مصر رسم مشروع مرحلة ما بعد مبارك، هناك العديد من المسائل التي يجب التحسب منها:

- بنك مصر – إيران للتنمية، الذي تملك ٤٠ في المائة منه شركة الاستثمارات الخارجية الإيرانية. وتسيطر القاهرة على نحو ٦٠ في المائة من البنك. وهناك إشارات بأن البنك أصبح قناة للالتفاف على العقوبات الإيرانية، مما أدى إلي وضع البنك على قائمة وزارة الخزانة الأمريكية بخصو لوائح الصفقات الإيرانية. وحتى نوفمبر ٢٠١١ كان البنك مازال يبيع تسيهلاته للمستثمرين الإيرانيين في الخارج.

- البرنامج النووي المصري، الذي يتصور بناء أربع محطات نووية لتوليد الطاقة بحلول عام ٢٠٢٥.

- حزب التحرير، وهو حزب سياسي شيعي جديد محتمل شكله أحمد راسم النفيس المقيم في بيروت؛ ويقول النفيس أن "أمن مصر مرتبط بأمن إيران."

- القاعدة: إن زعيم القاعدة أيمن الظواهري مصري. وعندما تم إعادة محمد شوقي الإسلامبولي إلي القاهرة، صحب معه عدد من الشخصيات الأخرى من إيران، منهم، حسب ما تردد، حسين شميط، الذي يقال أنه كان شريكا في محاولة اغيتال مبارك في إثيوبيا عام ١٩٩٥، وإبراهيم محمد الصغير، الذي يقول البعض أنه عنصرا من القاعدة.

العراق

إن لإيران عدد من الأهداف الدائمة في العراق ما بعد صدام حسين. فإيران، أولا وقبل أي شيء، تسعى إلي ضمان أن العراق لن يمثل مرة أخرى التهديد العسكري الذي شكله لعقود في عهد صدام حسين. والهدف الثاني ذات الصلة، أن إيران تسعى للحفاظ على حكومة عراقية ضعيفة ومنقسمة يسيطر عليها الشيعة تكون صديقة لإيران وتدعم بشكل عام أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة. وللحفاظ على هيمنة الشيعة على النظام السياسي العراقي، اتبعت إيران إستراتيجيات طائفية في العراق لتشجيع الوحدة بين الجماعات السياسية الشيعية في العراق، بما في ذلك تأسيس أحزاب شيعية، وتشجيعها على خوض الانتخابات في ائتلاف واحد خلال الانتخابات الماضية، مذكية نار سياسات الهوية الطائفية، ومشجعة عملية سياسية مستقطبة حسب التوجهات الطائفية. كذلك عززت إيران علاقاتها مع عدد من الجماعات السياسية الشيعة والكردية والسنية لضمان أن تظل إيران القوة المحركة داخل الحياة السياسية العراقية حتى خارج النطاق الشيعي العربي.

والهدف الرئيسي الثالث لإيران هو مواجهة النفوذ الغربي والتركي ونفوذ الدول العربية السنية في العراق – أولا وقبل أي شيء من خلال ضمان انسحاب كل القوات العسكرية الأمريكية من العراق بشكل دائم، فالعراق هو جبهة هامة في إطار المنافسة الطائفية الإقليمية الأوسع. وقد شكل وجود القوات الأمريكية في العراق تهديدا لإيران، التي تخشي من أن يصبح العراق نقطة انطلاق لهجوم أمريكي عليها. وسعت إيران إلي طرد القوات الأمريكية من العراق من خلال شن هجمات ضد القوات الأمريكية والدبلوماسيين الأمريكيين من خلال وكلائها المسلحين ومن خلال الضغط على السياسيين العراقيين بعدم تمديد الوجود الأمريكي. لكن حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، استمرت إيران في دعمها للمجموعات المتشددة المسلحة للتأثير على السياسة العراقية وكوسيلة للرد على تطورات معاكسة في العراق أو المنطقة.

وأخيرا، تسعى إيران إلي ضمان أن يصبح العراق قاعدة لنشر نفوذها في المنطقة. فمن شأن عراق على علاقة ودية معها أن يكون جزءا هاما من "محور المقاومة" الذي تقودة إيران والمكون تاريخيا من حزب الله اللبناني وسوريا وحماس. ويجعل الغموض المتزايد بشأن مستقبل نظام بشار الأسد في سوريا والخلاف الواضح بين حماس وطهران من العراق أكثر أهمية كبوابة إيرانية إلي المنطقة. وربما يوفر العراق، الذي يعد سوقا كبيرا للتجارة المشروعة وغير المشروعة، لإيران فرصة للالتفاف على العقوبات الدولية الآخذة في التزايد في قسوتها واستمرار تمويل الجماعات الإقليمية.

ولا يمكن إنكار نفوذ إيران في العراق – سواء عن طريق وسائل القوة الناعمة أو القوة الصلبة. وقد أثبتت السنوات الأربع الأخيرة أنها تصب إلي حد كبير في صالح الأهداف الإيرانية، فالقوات الأمريكية انسحبت من العراق، ومن المقرر أن يتقلص الوجود المدني الأمريكي بشدة. وإيران تحتفظ بوكلائها المسلحين كمصدر للنفوذ. وقد تراجع النفوذ السياسي الأمريكي في العراق بسرعة، في حين أن النفوذ الإيراني في السياسة العراقية قد تزايد، فحلفاء إيران الشيعة يهيمنون على الوضع السياسي العراقي، والحركات السياسية المعادية لإيران من الضعف حاليا بحيث لا يمكنها تحدي المصالح الإيرانية. وفي حين أن تركيا تفوقت على إيران وأصبحت أكبر شريك تجاري للعراق، فإن إيران قد وسعت من علاقتها الاقتصادية مع العراق خلال السنوات الأربع الماضية. وأثبتت هذه العلاقات أهميتها في الالتفاف على العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران أو التخفيف من تأثيرها. وفي ظل أن الضغط الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني مرشح للتزايد وفي ظل غموض مستقبل نظام بشار الأسد، سوف تسعي إيران إلي الهيمنة على العراق مستخدمة في ذلك كل الوسائل المتاحة.

أفغانستان

في أفغانستان، تلعب إيران على كلا جانبي النزاع، ففي حين أنها صنعت علاقات ودية مع كابول وساهمت في إعادة تعمير أفغانستان، فإن الحرس الثوري

الإيراني يقوم بتزويد حركة طالبان بالأسلحة والدعم المالي لتقويض الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لإعادة الاستقرار إلي أفغانستان والتعجيل بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان. ويبدو أن هناك عدم انسجام بين أهداف إيران قصيرة المدى وطويلة المدى في أفغانستان. فإيران ترى أن أفغانستان تنعم بالسلام وحرة من طالبان والقاعدة ضرورة لأمنها القومي إضافة إلي مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة. ولذلك عززت طالبان علاقتها مع كابول وتساعد في إعادة بناء أفغانستان. وكان لتدفق ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني على إيران وكميات المخدرات الضخمة التي تدخل إليها تأثيرات مزعزعة للاستقرار على المجتمع والاقتصاد الإيراني خلال العقود الثلاثة الماضية. إضافة إلي ذلك تعارض إيران من الناحية العقائدية حركة طالبان وترى أنها حركة سنية متطرفة، تحظى بدعم من باكستان والسعودية، وهما منافسين إقليميين لطهران، وتمثل تهديدا عليها.

وحاليا، بسبب التهديدات المحسوسة بشن هجوم عسكري على منشآتها النووية، فإن إيران ترى أن وجود القوات الأمريكية في جارتها الشرقية يمثل تهديدا أكبر. ولذلك توفر دعما محسوبا لحركة طالبان كإجراء مضاد ضد الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي تنهي قوات التحالف الحرب في أفغانستان، شنت إيران حملة قوة صلبة وقوة ناعمة جريئة لتسريع انسحاب القوات الأمريكية وتعظيم نفوذها في أفغانستان في المستقبل.

التعليق

النفوذ الإيراني في المشرق العربي، ومصر، والعراق، وأفغانستان

*محمد عباس ناجي**

تشهد منطقة الشرق الأوسط تغييرات جذرية غير مسبوقة، علي خلفية الثورات والاحتجاجات التي تجتاح العديد من الدول العربية منذ بداية عام ٢٠١١، والتي ربما تؤدي إلي إعادة رسم خريطة القوي الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط من جديد. ولهذا السبب حظيت هذه التطورات باهتمام خاص من جانب القوي الإقليمية الرئيسية في المنطقة، لاسيما أنها تمس مصالحها وأدوارها الإقليمية في الصميم.

ومن بين كل هذه القوي الإقليمية، تبدو إيران مهتمة بقراءة دقيقة لتفاصيل الخريطة المعقدة في منطقة الشرق الأوسط التي يعمل ما يسمي بـ"الربيع العربي" علي بلورتها في الوقت الحالي، **أولا**، لأن هذه الثورات اندلعت في لحظة خاصة بالنسبة لإيران التي كانت قد خرجت لتوها من أتون أزمة سياسية حادة أنتجها الاعتراض علي نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في منتصف عام ٢٠٠٩، ولم تفلح أدواتها الأمنية في منع المظاهرات من الانتشار في عدد من المدن الإيرانية، وجاءت الثورات العربية لتجدد نشاطها مرة أخري، الأمر الذي دفع السلطات الإيرانية، في النهاية، إلي فرض الإقامة الجبرية علي زعيمي المعارضة والمرشحين الخاسرين في الانتخابات مير حسين موسوي ومهدي كروبي.

وثانيا، لأن إيران كانت قد بدأت في الاستعداد لملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الأمريكي من العراق بنهاية عام ٢٠١١، مستغلة في ذلك غياب أي دور عربي بارز، فضلا عن علاقاتها المتميزة مع العديد من القوي السياسية العراقية، لاسيما القوي الشيعية. **وثالثا**، لأنها بدأت تتعرض لعقوبات دولية أكثر قوة بسبب أزمة ملفها النووي، ترافقت مع جهود حثيثة بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض

* باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

عزلة دولية وإقليمية عليها، من خلال التهويل من مخاطر تمددها في الإقليم، أو ما يسمي بـ"الإيرانوفوبيا".

من هنا سارعت إيران إلي الترحيب بـ"الموجات الثورية" الأولي التي اجتاحت الدول العربية، خصوصا أنها طالت حليفين مهمين للولايات المتحدة الأمريكية وهما نظامي الرئيسين السابقين التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك، وادعت أن الثورتين التونسية والمصرية "تجربتان مستلهمتان" من الثورة الإسلامية الإيرانية، كما تدخلت في الاحتجاجات البحرينية التي انطلقت بعد أيام قليلة من نجاح الثورة المصرية في إسقاط النظام السابق، لدعم المحتجين الشيعة، وانتقاد السياسة التي انتهجتها السلطات في التعامل معهم.

لكن عندما وصلت هذه "الموجات الثورية" إلي الحليف الرئيسي الأهم لإيران في المنطقة، وهو نظام الرئيس السوري بشار الأسد، بدا أن ثمة تغيرا حادا في الخطاب الإيراني تجاه هذه التطورات، حيث تحولت إيران إلي دعم النظام السوري بكل الوسائل لحمايته من خطر السقوط الذي يمكن أن ينتج تداعيات سلبية عديدة علي مصالحها في الإقليم، أولا لكون سوريا توفر غطاءا عربيا لتمددها في الإقليم، وثانيا لأنها تمثل "نقطة التواصل" مع الحلفاء الآخرين من "الفاعلين من غير الدول" في فلسطين ولبنان.

وهنا، يمكن القول إن إيران تنتهج سياسة عقلانية، وهو ما تشير إليه الدراسة، لأنها تتفاعل مع تداعيات هذه الثورات والاحتجاجات بمنطق الدولة التي تسعي لتعظيم مكاسبها من هذه التطورات وحماية مصالحها ضد أية أخطار محتملة، وليس الثورة التي تلتزم بسقف أيديولوجي، وهي سياسة لم تنتهجها إيران للتعامل مع الثورات والاحتجاجات العربية تحديدا، بل تتبناها منذ عقود عدة، وتبدو جلية في مواقفها تجاه العديد من الصراعات الإقليمية، علي غرار صراع إقليم "ناجورني قره باغ"، إذ لم يمنعها التقارب المذهبي مع أذربيجان، حيث معظم سكان الدولتين يعتنقون المذهب الشيعي فضلا عن وجود أكثر من ٣ مليون إيران ينحدرون من أصول آذرية، من تأييد موقف أرمينيا المسيحية.

وبالطبع فإن ذلك لا ينفي أن إيران تستدعي أيديولوجيتها في تعاملها مع العديد من التطورات الإقليمية، لكنها تستدعيها عندما تكون متسامحة مع مصالحها، وهو ما يبدو جليا في حالة البحرين تحديدا، إذ أن إيران وجدت في الاحتجاجات البحرينية، التي اتخذت طابعا طائفيا، فرصة للتدخل في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال السعي إلي التواصل مع التجمعات الشيعية في البحرين وشرق السعودية والدول الخليجية الأخري، وامتلاك ورقة ضغط يمكن التلويح بها في مواجهة السعودية تحديدا، التي دخلت مع إيران في صراعات محمومة في ملفات إقليمية عديدة لاسيما في لبنان وفلسطين وسوريا، فضلا عن الملف النووي الإيراني الذي تبدي السعودية قلقا واضحا إزاء تداعياته المحتملة. وعلي ضوء ذلك، تعمدت إيران إضفاء طابع طائفي علي تحركها لدعم احتجاجات الشيعة في البحرين، باعتباره يدخل في نطاق "نصرة المستضعفين" الذي يعد أحد أولويات الحكومة الإسلامية وفقا لما جاء في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

من هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها، لأنها تلقي الضوء علي موقع إيران من الثورات والاحتجاجات العربية، وتأثير هذه التطورات علي مصالحها وطموحاتها في لعب دور إقليمي رئيسي في المنطقة. ورغم أنه من المبكر الحديث عن خريطة واضحة لتوازنات القوي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تبقي "مسألة مؤجلة" إلي حين انتهاء الموجات الثورية الحالية التي تجتاح العديد من الدول العربية، فإن ثمة تداعيات أولية بدأت تثير قلقا واضحا لدي إيران، خصوصا بعد أن وصلت الثورات إلي سوريا.

إذ ربما يمكن القول إن السيناريوهات المحتملة لما يمكن أن تنتهي إليه الأزمة في سوريا، لا تصب في صالح طموحات إيران في لعب دور إقليمي مميز في منطقة الشرق الأوسط، وهنا يمكن الاختلاف مع ما جاء في الدراسة، من أن نجاح النظام السوري في البقاء رغم كل الضغوط الدولية والإقليمية التي يتعرض لها في الوقت الحالي، وهو أحد السيناريوهات المطروحة، يمكن أن يدعم من علاقاته بشكل أقوي

مع إيران، علي اعتبار أنها القوي الإقليمية الرئيسية التي ساعدته، بوسائل عديدة، علي مواجهة هذه الضغوط.

ورغم وجاهة هذا التحليل، إلا أنه ليس من المضمون أن يتحقق ذلك، لاسيما أنه حتي لو تمكن النظام السوري من الإفلات من شبح السقوط والانهيار، فإنه علي الأرجح سوف يخرج من الأزمة الحالية أكثر ضعفا بشكل لن يمكنه من لعب الأدوار الإقليمية نفسها التي كان يقوم بها قبل اندلاع الثورات العربية، وذلك لأسباب عديدة:

أولها، أن سوريا تحولت بالفعل من لاعب رئيسي في معظم الملفات الإقليمية إن لم يكن مجملها، إلي ساحة للصراع بين العديد من القوي الإقليمية التي تطمح في الاستفادة من المفاعيل السياسية التي تنتجها الثورات العربية لدعم دورها الإقليمي، وربما يمكن القول إن ما سوف تنتهي إليه الثورة السورية سوف ينتج في النهاية استقطابا إقليميا جديدا بديلا للاستقطاب السابق بين محور معتدل وآخر راديكالي.

لكن الأهم من ذلك، هو أن التداعيات المحتملة لهذه الأزمة ربما تسهم في حسم ملفات إقليمة أخري علي رأسها الملف النووي الإيراني، الذي دخل مرحلة غير مسبوقة من التصعيد، مع بدء تطبيق الحظر الأوروبي علي صادرات النفط الإيرانية في أول يوليو ٢٠١٢، الأمر الذي يفرض ضغوطا قوية علي إيران، لاسيما أن هذا الحظر لن يؤد إلي تقليص صادراتها النفطية بحوالي ٣٠% فحسب، بل سيدفع دولا أخري، غير أوروبية، مستوردة للنفط الإيراني إلي انتهاج السياسة نفسها، وهو ما حدث فعلا مع وقف كوريا الجنوبية وارداتها النفطية من إيران تجنبا للتعرض لعقوبات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه ربما يضطر إيران إلي خفض إنتاجها النفطي، فضلا عن أنه سيقلص إلي حد كبير من عوائدها من العملة الأجنبية، وهو ما دفع إيران في النهاية إلي التهديد مرة أخري بإغلاق مضيق هرمز من أجل منع تصدير النفط من الدول الأخري، ما سيؤدي إلي نشوب أزمة طاقة عالمية وارتفاع كبير في أسعار النفط، الأمر الذي ردت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال مزيد من القطع البحرية إلي الخليج لمنع أي تحركات إيرانية لإغلاق المضيق.

وثانيها، أن بقاء النظام السوري لن يتحقق دون الوصول إلي تسوية سياسية للأزمة، التي سوف تكون المعارضة، المسلحة وغير المسلحة، رقما مهما فيها. ورغم أن هذا السيناريو يبدو صعب التحقق، في ظل السياسة القمعية التي يتبناها النظام واتساع أزمة الثقة بين الطرفين، فضلا عن تشابك المصالح الدولية والإقليمية، فإنه يبقي مطروحا علي الطاولة، وفي حالة حدوثه، فإن ذلك معناه أن المعارضة السورية سوف تكون طرفا في المشهد السياسي خلال المرحلة المقبلة، بما يتعارض مع مصالح إيران، في ظل الرفض الواضح من جانب قوي المعارضة للدعم القوي الذي تقدمه إيران للنظام السوري، والذي انعكس خلال مؤتمر المعارضة السورية الذي عقد بالقاهرة في ٢ يوليو ٢٠١٢، حيث اتهمت المعارضة كلا من روسيا وإيران وحزب الله بـ"أنهم شركاء في جرائم القتل في سوريا".

وثالثها، أن النظام السوري أثبت قدرته، في بعض الأحيان، علي "الجمع بين الأضداد" أو انتهاج استراتيجية "الأحلاف اللينة"، التي تشير إلي أن تحالفه مع إيران ليس من النوع الذي يفرض سقوفا استراتيجية صارمة علي طرفيه، بدليل موافقة النظام السوري علي الدخول في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية في عام ٢٠٠٨، رغم رفض إيران لها باعتبار أن الهدف منها، في رؤيتها، هو تفكيك التحالف الإيراني مع سوريا.

كذلك، فإن من التداعيات المحتملة للثورات والاحتجاجات العربية، حدوث تغييرات ملحوظة في مواقف الحلفاء الآخرين في فلسطين ولبنان، ففضلا عن حالة الترقب والانكماش التي يبدو عليها "حزب الله" في لبنان، نتيجة حالة الضعف التي تنتاب النظام السوري، فإن حركة "حماس" اتجهت إلي استثمار سياسة "الأبواب غير الموصدة" التي تبنتها في تعاملها مع عدد من القوي الإقليمية الأخري، للابتعاد تدريجيا عن النظام السوري ومن ثم عن إيران، ليس فقط لحالة الضعف التي يبدو عليها الأول، ولكن أيضا بسبب القمع الذي يمارسه ضد المعارضة التي تمثل حركة "الإخوان المسلمين" السورية أحد أهم أطرافها. ورغم أن إيران تحتفظ بعلاقات وثيقة مع تنظيمات فلسطينية أخري علي غرار "الجهاد الإسلامي"، فإن ذلك لا ينفي أن

تداعيات الثورة السورية أفقدتها جزءا مهما من نفوذها علي حركة "حماس" التي تحظي بالتأثير الأكبر سواء علي صعيد الشارع الفلسطيني أو علي صعيد الصراع مع إسرائيل.

إيران تبدو مدركة لمجمل هذه التطورات، ومن ثم تجتهد من أجل تجنب تداعياتها السلبية، وقد تحركت في هذا السياق عبر آليتين: **الأولي**، محاولة فتح قنوات تواصل مع الدول التي شهدت ثورات علي أنظمتها السياسية وعلي رأسها مصر، حيث سارعت طهران إلي الترحيب بالثورة المصرية، واستقبلت وفودا مصرية من مختلف المجالات، ودعت إلي تحسين العلاقات بين الطرفين. لكن المشكلة، هو أن ثمة ثوابت عديدة لابد من أخذها في الاعتبار قبل التطرق إلي مسألة عودة العلاقات بين البلدين، وأولها عدم التدخل في الشئون الداخلية، والتوقف عن تهديد أمن الجيران، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي.

هذه الاعتبارات تفسر، إلي حد ما، أسباب عدم حدوث تطور في العلاقات بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير، رغم التصريحات الإيجابية التي جاءت علي لسان المسئولين من الجانبين، لاسيما وزير الخارجية المصري الأسبق نبيل العربي (الأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية) الذي قال أن "إيران ليست عدوا لمصر"، كما أنها تؤشر إلي أن أي تقارب محتمل بين مصر وإيران، بعد وصول الدكتور محمد مرسي مرشح التيار الإسلامي إلي رئاسة الجمهورية، سوف يكون "مشروطا"، أي معتمدا علي مبادئ أساسية ثلاث هي: توازن المصالح، واحترام الآخر، وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

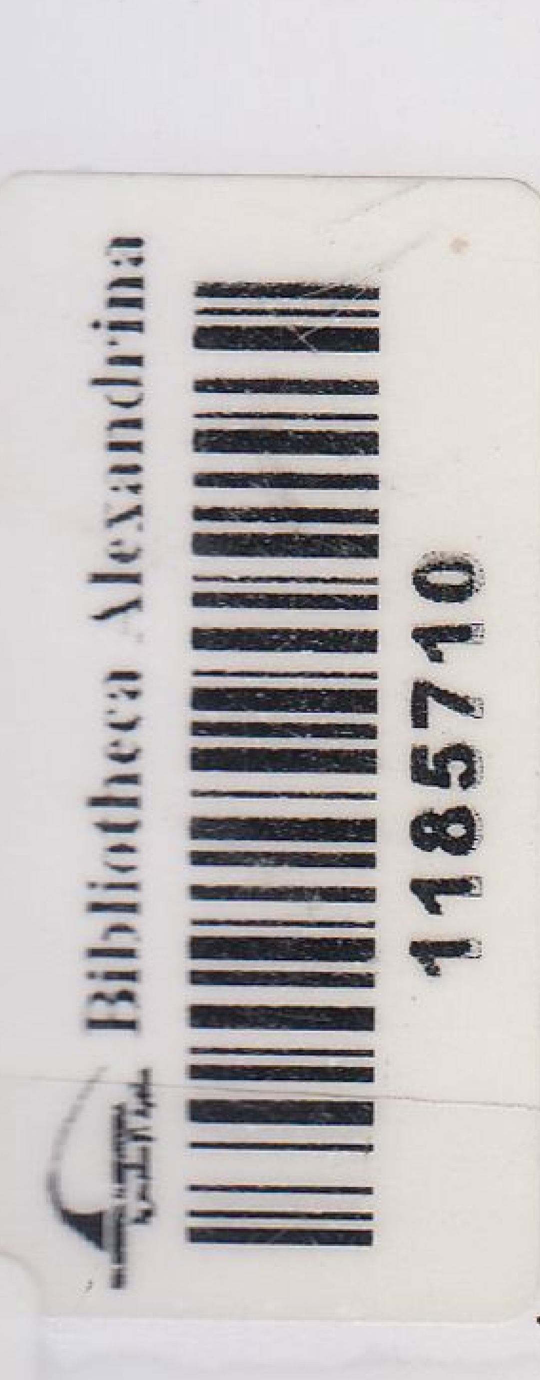
والثانية، السعي إلي تدعيم النفوذ الإيراني في كل من أفغانستان والعراق، لفرض مزيد من الضغوط علي القوي التي تسعي إلي إحكام العزلة والعقوبات الدولية علي إيران بسبب طموحاتها النووية والإقليمية. وتبدو هذه التحركات جلية في حالة العراق تحديدا، ففضلا عن الجهود الحثيثة التي تبذلها إيران لتسوية الأزمة السياسية الحالية في العراق، بما يضمن حماية حليفها الرئيسي الأول في بغداد وهو رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من محاولات سحب الثقة التي يقودها "التحالف

الكردستاني" و"القائمة العراقية"، علي غرار ما فعلت عقب الانتخابات التشريعية التي أجريت في مارس ٢٠١٠، وأسفرت عن فوز "القائمة العراقية" بالمركز الأول، بحصولها علي ٩١ مقعدا، حيث تدخلت لمنع أياد علاوي من الوصول إلي رئاسة الحكومة، ونجحت في النهاية في تمكين نوري المالكي من تولي المنصب، فإن إيران سعت في الفترة الأخيرة إلي دعم دور العراق الإقليمي، ربما لتقليص التأثيرات السلبية المحتملة في حالة سقوط النظام السوري، وانعكس ذلك في إصرارها علي نقل مقر المفاوضات مع مجموعة "٥+١" من اسطنبول إلي بغداد في مايو ٢٠١٢، ما أدي إلي توتر علاقاتها مع تركيا.

وفي كل الأحوال، فإن هذه الاعتبارات في مجملها تشير إلي إن إيران سوف تكون إحدي القوي الإقليمية الرئيسية التي ستتأثر بالتداعيات المحتملة للثورات والاحتجاجات العربية، لكن تقييم حدود هذا التأثير وانعكاساته علي طموحات إيران في لعب دور إقليمي رئيسي في المنطقة، يبقي مؤجلا لحين انتهاء "الموجات الثورية الحالية"، التي باتت علي "مفترق طرق رئيسي"، في ظل المشهد الغامض الذي تبدو عليه الثورة السورية، والتي تؤشر الظروف الدولية والإقليمية إلي أنها لن تصل إلي حل أو تسوية في المستقبل القريب.

العدد ٩٠ - السنة الثامنة
يونيو ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٥٠١ لسنة ٢٠٠٤





المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org